

دراسة تحليلية تقييمية لأثر إصلاحات السياسة الجبائية على الإنعاش الاقتصادي

د. بلجيلالي فتيحة¹

د. بنية صابرينة²

ج. تيارت

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى فعالية وأثر سياسة الإصلاحات الجبائية في تطوير ودعم الاقتصاد التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2007-2015 حيث أن الحكومة قد اضطرت إلى تغيير سياستها من اعتمادها على الجباية البترولية إلى الجباية العادية بسبب أزمت أسواق النفط و ما نتج عنها، وهذا ما ظهر جليا من خلال الاهتمام بالسياسة الجبائية، المتمثلة في مجموعة البرامج و الإصلاحات التي وضعتها الدولة منذ سنة 1992 لتحقيق تنمية اقتصادية و دعم برامج الإنعاش الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة الجبائية تعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة لتصحيح إختلالات الأوضاع الاقتصادية، بالرغم من المجهودات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في مجال الإصلاحات الجبائية إلا أن الجباية العادية تبقى عاجزة نوعا ما على زيادة الإيرادات و تبقى الجباية البترولية هي المهيمنة على ميزانية الدولة.

¹ أستاذة محاضرة – ب- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت-
هاتف: 07 72 34 72 97 البريد الإلكتروني: beldj_fatiha@yahoo.com

² أستاذة محاضرة – ب- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت-
هاتف: 07 77 03 97 50 البريد الإلكتروني: benia_sabrina@yahoo.fr

الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية؛ الإصلاحات الجبائية؛ الإنعاش الاقتصادي؛

Abstract:

The purpose of this research paper is to study the effect of the tax reform in the expansion and the backup for the economy which has been used by Algeria during the period of 2007-2015, where the government was obliged to change the tax petroleum system to the normal tax system, because of the difficulties in the petrol market and its results, we can see this in the heedfulness to the tax policy system which is shown in a group of programs has been put by the society since 1992 to achieve an economical progress and to support the program of rebuilding the economy.

The study has resulted that the tax policy is one of the most important used technics to rectify the economy flaws. Despite the efforts of the Algerian government in the tax reform policy, however the normal tax system is still unable to some point to increase the incomes thus the tax petroleum system stays the dominant on the state's budget.

Key words: tax system; tax reform policy; economy rebuilding;

تمهيد

لقد تعددت مبادرات الجزائر التي تتناول إشكالية الإصلاحات الجبائية الساعية للرفع من المردود المالي من جهة، خصوصا أن الجزائر تعتمد بكثرة في إيراداتها على العائدات البترولية والتي تبقى دائما عرضة للأزمات الدورية التي تعرفها أسعار البترول، فهي تبحث عن تنويع العائدات الجبائية لتغطية الارتفاع الكبير الذي تشهده النفقات العمومية في الآونة الأخيرة، ومن جهة أخرى فهي تسعى من وراء هذه الاصطلاحات إلى تحسين فعالية الهيكل الجبائي ليسهم هو أيضا في تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتمكن من القضاء على الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الجزائر .

1- الإشكالية:

بناء على ما سبق نحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى أثر الإصلاحات الجبائية على الإنعاش الاقتصادي في الجزائر؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- ما المقصود بالسياسة الجبائية؟

- ما هي أهم الإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الجزائر؟

- كيف أثرت إصلاحات السياسة الجبائية على الاقتصاد الوطني؟ وما مدى فعاليتها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي؟

2- الفرضيات:

للإجابة على ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع، قمنا بصياغة الفرضيات التي نسعى للإجابة عليها وهي:

- هناك ارتباط وثيق بين السياسة الجبائية وإصلاح الأوضاع الاقتصادية؛

- يفترض إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية؛

- قد يكون هناك أثر للإصلاحات الجبائية على الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

3- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال المكانة التي تحتلها الجبائية في تمويل ميزانية الدولة ومدى تأثيرها على إنعاش الاقتصاد و تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك لإظهار الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى إحداث إصلاحات في نظامها الجبائي.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم السياسة الجبائية ومفهوم الإنعاش الاقتصادي؛
- التطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفتھا السياسة الضريبية في الجزائر؛
- تبيان مختلف الأدوار التي تلعبها السياسة الجبائية في تحقيق قدر من الإنعاش الاقتصادي؛
- تحليل و تقييم أثر إصلاحات السياسة الجبائية على الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

5- منهج الدراسة:

على ضوء الفرضيات والأهداف الأساسية للبحث، تم معالجة موضوع الدراسة بتقسيمه إلى ثلاث محاور وهي:

- المحور الأول:** إصلاحات السياسة الجبائية.
- المحور الثاني:** الإنعاش الاقتصادي.
- المحور الثالث:** تحليل و تقييم أثر الإصلاحات الجبائية على إنعاش الاقتصاد الوطني .

المحور الأول: إصلاحات السياسة الجبائية:

يعد إصلاح النظام الجبائي من الخطوات الأساسية للإصلاحات الاقتصادية بحيث يدخل ضمن الهيكل المالي للاقتصاد ومركزا حيويا في تعبئة المدخرات، وتمويل التنمية، كما أثبتت التطورات الاقتصادية في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية، إلى أهمية دور النظام الجبائي في تمويل التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ويعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا للاقتصاد النامي، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيها الدولة بعد

الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو، وبناء صرح واسع من التنمية الاقتصادية، ولهذا عمدت الجزائر إلى إجراء عدة إصلاحات جبائية عبر مراحل متعددة تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي تسلكها من أجل مواكبة التطور و التنمية الشاملة.

إن الحديث عن النظام الجبائي في الجزائر يُحتم علينا ضرورة تسليط الضوء على مفهوم النظام الجبائي، السياسة الجبائية، ومفهوم الإصلاح الجبائي، حتى نفهم أسباب وجود الإصلاح الضريبي.

أولا- مفهوم النظام الجبائي:

النظام الجبائي هو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي، وذلك في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل، " فهو مجموعة من الصور الفنية للضرائب التي تتلائم مع الواقع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية".¹

ثانيا- مفهوم السياسة الجبائية:

تعرف السياسة الجبائية على أنها " مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أية آثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية".²

ثالثا- مفهوم الإصلاح الجبائي:

يمكن تعريف الإصلاح الجبائي على أنه: "التغيير المقصود للنظام الجبائي القائم بهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة، فالإصلاح الجبائي الحقيقي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، كما يمكن التعبير عن الإصلاح الجبائي على أنه مجموع التغييرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، وهو خلاصة مسار معقد من العمليات والإجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة".³

رابعاً- مراحل الإصلاح الجبائي

إن تطبيق الإصلاح الجبائي يتم باحترام مجموعة من الخطوات والإجراءات و التي يمكن إيجازها في مجموعة من المراحل على النحو التالي:⁴

1-المرحلة الأولى: القيام بتشخيص ضريبي: عن طريق:

- تحليل الوضعية القائمة قبل الإصلاحات؛
- تحليل الإمكانيات والقدرات الضريبية، و هذا بـ:
- تقدير هوامش الربح الحقيقية المنجزة بالنسبة لكل قطاع وهذا بالتمييز بين مختلف الأعوان المكونة لكل قطاع؛
- تحديد الضغط الضريبي الحالي؛
- تقدير الملاءمة بين الضغط المرجو أخذا بعين الاعتبار الأهمية النسبية للهوامش، تنافسية القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الخام؛
- تقييم مدى قدرة الدولة على ضمان التحصيل الضريبي المستهدف.

2-المرحلة الثانية: اقتراح الإصلاح الضريبي: عن طريق:

- تحديد التدابير القابلة للتنفيذ، ولا بد أن تكون هذه التدابير واضحة وقابلة للتنفيذ؛
- وضع قيد التنفيذ وحدة للسياسة الضريبية بحيث تكون الإصلاحات الضريبية متوافقة مع البرنامج أو المخطط التنموي للبلاد، وهذا لضمان انسجام الأهداف الاقتصادية و الوطنية، ولهذا لا بد من تكوين مجموعة أشخاص مكلفين بإعداد سياسة ضريبية للبلاد؛
- مراجعة الإدارة الضريبية للوقوف على مكامن الخلل فيها؛
- اقتحام الحكومة إذ لضمان استمرارية عملية الإصلاح من الضروري أن تكون المقترحات المُعدة من فريق العمل مقبولة من سلطات البلاد.

3-المرحلة الثالثة: تطبيق أداء الإصلاح الضريبي: عن طريق:

- إقرار واعتماد التدابير المقترحة؛
- نشر وإعلان آثار الإصلاح؛
- تكوين الموارد البشرية المعنية التطبيق.

خامسا- تقييم أداء الإصلاح الضريبي:
يمكن الاعتماد على مجموعتين من المؤشرات في تقييم سلامة و فعالية الإصلاح الضريبي: ⁵

1- المؤشرات الضريبية:

يُعتبر هذا النوع من المؤشرات عن مستوى الأداء الضريبي، من أهمها:

1-1- مؤشر التشتت: يتحدد النظام الضريبي الجيد بوجود عدد محدود من الضرائب والرسوم ذات الأهمية الضعيفة .حيث يمكن لنظام ضريبي اعتماد عدد من الضرائب والرسوم دون أن تكون لها أهمية محسوسة كلما تعرض تطبيق السياسة الضريبية إلى تعقيدات .مما يؤدي إلى توليد التكاليف الإدارية من دون مردودية.

2-1- مؤشر درجة تركّز الضرائب: حتى يكون النظام الضريبي جيدا لابد أن يكون في مستوى توليد حجم أكبر من الإيرادات انطلاقا من عدد محدود من الضرائب و الرسوم، وكلما كان النظام الضريبي مركزا كلما كان أكثر شفافية وكان أيسر على الإدارة الضريبية.

3-1- مؤشر التآكل: يتعلق هذا المؤشر بالوعاء الضريبي للدولة، إذ يمكن أن يغطي نظام ضريبي بشكل واسع وسليم الأوعية الضريبية الأساسية، ولكن تؤدي بعض التدابير إلى تقليص فعالية الإيرادات المجمعة بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة نتيجة منح القروض الضريبية،الإعفاءات، العطل الضريبية والأنظمة الخاصة للتحفيز مما يعمل على تآكل الوعاء.

4-1- مؤشر الثقل الضريبي: يمثل هذا المؤشر الثقل الضريبي الذي يتحمله الممولون سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، فلا بد أن تراعي الدولة أثناء قيامها بتعديلات في التشريع الضريبي بأن لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع مفرط فيما يتحمله الممولون من ضرائب.

5-1- مؤشر الجهد: يتعلق هذا المؤشر بالجهد والزمن المبذولين من قبل المراقبين لضمان مطابقة كل ضريبة ورسم و التي تحقق أفضل العوائد للدولة.

1-6- مؤشر التبعية للمؤسسات الكبرى: يقيس هذا المؤشر مدى تبعية الحكومة لمردودية عدد معين من المؤسسات، إذ ليس من الجيد أن تتقلب إيرادات الدولة بدلالة الأداء المالي لهذه المؤسسات. ولتقدير هذه التبعية يتم جمع الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية المدفوعة من قبل أكبر عشر مؤسسات، وتحديد نسبتها إلى إجمالي الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية.

2- المؤشرات العامة:

2-1- مؤشر التنمية البشرية: يتكون هذا المؤشر من مجموعة من المعايير الأساسية المرتبطة بدرجة تطور ونمو أي دولة. و يحسب هذا المؤشر انطلاقاً من ثلاث مؤشرات أساسية متساوية في أوزانها الترجيحية:

- دليل التعليم (الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، نسب الالتحاق بالدراسة)،
- دليل العمر المتوقع عند الولادة،
- دليل الناتج المحلي الخام(حصّة الفرد من الناتج المحلي الخام) .

و تتمثل أهمية هذا المؤشر في كون أداء النظام الضريبي يمكن أن يظهر في تحسن موارد الدولة بما يسمح لها بالتكفل بالانشغالات الاجتماعية وجوانب التنمية البشرية، فضلاً عن تعزيز القدرة الشرائية للأفراد بما يوسع من خياراتهم.

2-2- نمو الإيرادات الضريبية: حيث يتم حساب الإيرادات الضريبية العائدة للحكومة و الجماعات المحلية، و من ثم مقارنتها قبل الإصلاح و بعده.

2-3- معدل الضغط الضريبي: يبحث هذا المقياس عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني و دون إلحاق الضرر بالأفراد، و ذلك باختيار الأسعار الملائمة، و البحث عن الأوعية الممكنة التي يفترض نموها مع النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية.⁶

2-4- فعالية الأداء الضريبي: يسمح تحليل الفعالية الضريبية لبعض أنواع الضرائب باستخراج الضرائب الأكثر فعالية. فالضرائب الفعالة هي تلك الضرائب التي تولد إيرادات أكبر وتتمتع بنمو سريع في مردوديتها.

2-5- نمو عدد الممولين: يهدف الإصلاح الضريبي إلى توسيع الوعاء الضريبي ودمج المتهربين ضمن الممثلين للقانون ، وتحفيز القطاع الموازي على الانتظام في الشرعية. ولهذا يفترض في الإصلاح الضريبي أن يؤدي إلى نمو عدد الممولين.

2-6- معدل الاستدانة: تهدف الحكومات إلى التقليل من لجوئها إلى الاستدانة و تقليص مستوياتها حرصا منها على استقلالية قراراتها من جهة، وعلى عدم رهن الأجيال القادمة بالتزامات لم يستفيدوا منها. وهذا ما يعني ضرورة إحلال التمويل بالاستدانة بالتمويل عن طريق الضريبة. و بالتالي فالإصلاح الضريبي الجيد يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستدانة.

سادسا- النظام الجبائي قبل إصلاحات 1992:

غداة الاستقلال صدر الأمر 62-157 الموافق لـ 31 ديسمبر 1962 و الذي نص على سريان التشريعات التي كانت قائمة قبل الاستقلال، كما تم فرض ضرائب جديدة إضافة إلى تعديل أخرى، فأصبح الهيكل الجبائي الجزائري يشمل: الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال و الضرائب على الاستهلاك، أما في سنة 1970 أدخلت الدولة تعديلات جبائية جديدة تم بمقتضاها فرض رسم الإحصائية و إعفاء الأرباح الناتجة عن القطاع الزراعي، إضافة إلى إعفاء بعض السلع الاستهلاكية الضرورية من الضريبة الوحيدة على الإنتاج.⁷

تميز النظام الجبائي قبل الإصلاحات بعدم فعاليته نتيجة تعدد معدلات الضريبة و عدم ملائمتها مع الأوضاع الاقتصادية و المالية، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في نقص الحصيللة الجبائية. و يمكن إيجاز أهم مكونات النظام الجبائي قبل الإصلاحات فيما يلي:

1- الرسم على رقم الأعمال:

تمثل هذا النوع من الضريبة في: الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات و الذي يطبق عليه معدلات 5% كمعدل أدنى للضمان الاجتماعي، و 50%

كمعدل أقصى على الاستهلاك، إضافة إلى الرسم الوحيد على الإنتاج و الذي يطبق على مختلف عمليات الإنتاج الخاصة بالمؤسسات بنسبة 20%.

2- الضريبة على الدخل:

و تتمثل هذه الضرائب في: الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية بمعدل 55% على أرباح الشركات العمومية، الضريبة على الأرباح غير التجارية بمعدل 2% على نشاطات التسلية، و 10% على حقوق النشر و التأليف، الضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة بمعدل 18% على مداخيل الأسهم و شركات الودائع.

3- الضرائب و الرسوم ذات الطابع المهني

تتلخص أهم الضرائب هنا في: الرسم على النشاط الصناعي و التجاري، الرسم على النشاط غير التجاري إضافة إلى الدفع الجزافي.

سابعاً- النظام الجبائي بعد إصلاحات 1992:

سعت الجزائر إلى القيام بجملة من الإصلاحات طالت النظام الجبائي، بدءً بسن تشريعات جبائية حديثة و انتهاء بتنظيم مختلف الهياكل الإدارية.

1- إصلاح الإدارة الجبائية:

ساهمت إصلاحات 1992 في إعادة التنظيم الإداري و هيكلة المصالح الداخلية و الخارجية له، فأصبح بذلك لكل ولاية مديرية الضرائب الخاصة بها تضم كل مديرية ولائية مجموعة من المديريات الفرعية، تحتوي على مختلف الأجهزة المساعدة لها في تحسين مستويات أدائها.

2- إصلاح التشريع الجبائي:

2-1- استحداث ثلاث ضرائب جديدة:

بموجب الإصلاحات الجبائية التي عمدت إليها الدولة بهدف إرساء نظام جبائي كفاء، تم استحداث ثلاث ضرائب جديدة و هي:

أ- الضريبة على الدخل (IRG): حيث أنها ضريبة سنوية وحيدة تؤسس على دخل الأشخاص الطبيعيين، تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، و تفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة المحددة وفقاً لأحكام قانون

الضرائب المباشرة و الرسوم المباشرة.⁸ و تتميز بأنها: سنوية، وحيدة، شخصية، تصاعدية و تصريحية (أي المكلف بها مجبر على التصريح بمداخله).⁹ و تتراوح هذه الضريبة بين 0% و 35%.

ب- الرسم على القيمة المضافة (TVA): و هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الخزينة العمومية ليتحملها المستهلك النهائي. و يحصل الرسم على القيمة المضافة بمعدل عادي نسبته 17% ليتم تعديله و تصبح نسبته 19%، أما المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة فقدر بـ 7% / ليتم تعديله أيضا فيصبح 9%.¹⁰

ج- الضريبة على أرباح الشركات (IBS): حيث تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين، و تسمى بالضريبة على أرباح الشركات.¹¹ و تتميز بأنها: سنوية، وحيد، عامة، تصريحية و نسبية، و تتراوح هذه الضريبة بين 19% و 26%.

2-2- الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية:

في إطار مساعيها لإحلال الجبائية العادية مكان الجباية البترولية نظرا لعدم استقرار هذه الأخيرة، باعتبارها خاضعة لمتغيرات لا يمكن السيطرة عليها، جاءت جل أهداف الإصلاح الجبائي رامية إلى تقليص تبعية الميزانية العامة النفطية، إلا أن إصلاح 1992 لم يراجع الجباية البترولية كونها تتسم بالعديد من المميزات.

و قد ارتبط إصلاح الجباية البترولية في الجزائر بإصلاح القوانين الخاصة بالاستكشاف، الاستغلال و النقل عن طريق القنوات التي يعود آخرها إلى القانون 86-14 المعدل و المتمم بالقانون 91-21.¹²

2-3- اعتماد نظامين للدفع:

أ- النظام الجزافي: تم استحداث الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب قانون المالية 2007، حيث يخضع لهذا النظام الأشخاص الطبيعيون و الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 30 مليون دج، و تعوض الضريبة الجزافية الوحيدة كلا

من الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني.

ب- النظام الحقيقي: يخضع له الأشخاص الطبيعيون و الذين يتجاوز رقم أعماله 30 مليون دج، يقوم فيه المكلف بتقديم تصريح حول رقم أعماله و الربح المحقق و كذا التكاليف.

المحور الثاني: الإنعاش الاقتصادي

أولا- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل المالية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية و غالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.¹³

من هنا يمكن تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي على أنها مجموعة من البرامج التنموية حيث يحتوى كل برنامج على مجموعة محاور ذات أهداف محددة.

ثانيا- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة والمتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي.¹⁴

- تنشيط الطلب الكلي؛

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية

الصغيرة والمتوسطة؛

- دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتقوية وتطوير الخدمات العمومية؛

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص التنمية البشرية.

المحور الثالث: أثر الإصلاحات الجبائية على الاقتصاد الوطني:

يسعى الإصلاح الجبائي إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في تحسين المردودية المالية للجبائية العادية على حساب الجبائية البترولية، وتحقيق التوازن بين مختلف الضرائب والرسوم .

أولاً- الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال تلك الفترة، في هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنة هياكلها .

قصد تحقيق هذه الغاية، تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات و القباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة.

تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.¹⁵

1- مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية.

و من المنتظر أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي، الذي شرع فيه في بداية عام 1992، و هي السنة التي ميزتها بالخصوص تأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة) ، توحيد المصالح و الملفات الجبائية و كذا تبسيط و توحيد الإجراءات

المتعلقة بالتصريح و دفع الضرائب والرسوم (إنشاء التصريح الجبائي ج 50).

تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير أساساً الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري/ الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات و التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر. و تتكفل هذه المديرية بـ :

- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها؛
- توسيع طرق الطعن؛
- تحديث و تبسيط الإجراءات؛
- وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الجبائي الوحيد.

2- مراكز الضرائب (CDI):

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصرياً بتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم. يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية ، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساساً على التواجد، الاستماع، الاستجابة ، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة. ويعالج الملفات الجبائية التي يفوق رقم أعمالها 30.000.000 دج

3- المركز الجواني للضرائب (CPI)

يمثل إطلاق المركز الجواني للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية و إجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب.

يعتبر المركز الجوّاري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعة لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة.

يهدف إنشاء المركز الجوّاري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق و عصرية الإجراءات. على غرار الهياكل الجديدة المنشأة حديثا كالمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب، يمثل المركز الجوّاري للضرائب المتميز بنفس كيفية التنظيم و التشغيل لهذه الأخيرة، المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد مختص، يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المفتشيات و القباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية.

ثانيا- تحليل المعطيات الجبائية

من بين أهداف الإصلاحات الجبائية تحسين المردودية المالية للجبائية العادية، وهذا من أجل تحقيق إنعاش اقتصادي يتمشى مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وسنستعرض من خلال الجدول التالي تطور الإيرادات الجبائية:

الجدول رقم 01: تطور إيرادات الجبائية العادية خلال الفترة (2007- 2015)

السنوات	إيرادات الجبائية العادية(مليار دج)	معدل التطور السنوي
2007	766.60	--
2008	965.20	25.17%
2009	1.146.60	18.79%
2010	1.298.00	13.20%
2011	1.527.10	17.65 %
2012	1.908.60	24.98 %
2013	2.031.00	06.41 %
2014	2.091.40	02.97 %
2015	2.354.70	12.59 %

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، www.bank-of-algeria.dz، ص 159، 239، 245.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه تطور إيرادات الجباية العادية خلال الفترة (2007-2015) بمعدلات متفاوتة، حيث شهدت الفترة 2007-2012 نمو الإيرادات بوتيرة حسنة نتيجة تطبيق إصلاحات جديدة من بينها ظهور الضريبة الجزافية الوحيدة لتبسيط الإجراءات الجبائية، أما خلال الفترة 2013-2014 شهدت ارتفاعا ضعيفا مما أجبر السلطات على تبني تعديلات جديدة والمتعلقة أساسا بإعادة جدولة الديون الضريبية بصيغة تتلاءم و المكلف بالضريبة، إضافة إلى الإعفاءات من غرامات التأخير للمكلفين المسددين لمجموع ضرائبهم .

وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات أهم ضرائب الجباية العادية وكذا بعض الضرائب والرسوم العائدة بصفة جزئية للميزانية العامة، و التي يمثل الرسم على القيمة المضافة أهمها.

1- تطور حجم الضرائب على المداخل والأرباح:

يمكن تلخيص تطور حجم الضرائب على المداخل و الأرباح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 02: تطور حجم الضرائب على المداخل والأرباح خلال الفترة (2007 - 2015)

الضرائب على المداخل والأرباح (مليار دج)	السنوات
258.10	2007
331.05	2008
462.10	2009
561.70	2010
684.70	2011
862.30	2012
823.10	2013
881.20	2014
1.034.50	2015

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، www.bank-of-algeria.dz، ص 159، 239، 245.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع حجم الضرائب على المداخل والأرباح، خلال الفترة (2007-2015) ويعود سبب ذلك إلى الزيادات المعتبرة في الأجور، وكذا ارتفاع عدد المكلفين بها واستحالة التهرب منها على اعتبار أنها تحصل عن طريق تقنية الاقتطاع من المصدر، ويتعلق بالضرائب على الأجور والمرتببات.

وكذا نتيجة لبرامج الإنعاش الاقتصادي المنتهج من طرف الحكومة خلال الفترة (2001-2014) من خلال سياسات دعم الاستثمار والذي نجم عنه الزيادة في عدد الشركات التي ساهمت في خلق أوعية ضريبية جديدة، خاصة بعد إن شاء مديرية كبريات المؤسسات DGE .

2- تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة:

و يمكن تلخيص تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 03: تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2007-2015).

السنوات	الرسم على القيمة المضافة (مليار دج)
2007	340.70
2008	420.00
2009	468.10
2010	485.50
2011	542.80
2012	666.20
2013	741.60
2014	768.50
2015	824.30

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، www.bank-of-algeria.dz، ص 159، 239، 245.

إن الارتفاع المسجل في حصيلة الرسم على القيمة المضافة يعود إلى الارتفاع الكبير المسجل في حجم الاستهلاك خلال السنوات الماضية بفعل سياسة رفع الأجور وكذا ارتفاع الإنفاق سواء العمومي أو الخاص.

ثالثا- تقييم فعالية الإصلاحات الجبائية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي:
إن الهدف الأساسي من الإصلاحات الجبائية هو إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية، نظرا لكون هذه الأخيرة تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالسياسات المنتهجة من قبل منظمة الأوبك، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار سواء المحلي منه أو الأجنبي ودعم القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم 04: إحلال الجبائية العادية بالجبائية البترولية خلال الفترة (2007- 2015)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجبائية العادية	766.60	965.20	1146.60	1298.00	1527.10	1908.60	2031.00	2091.40	2354.70
الجبائية البترولية	2796.80	4088.60	2412.70	2905.00	3979.70	4184.00	3678.10	3388.40	2373.50
مجموع الجبائية	3563.40	5053.80	3559.30	4203.00	5506.80	6092.60	5709.10	5479.80	4728.20
نسبة الجبائية العادية إلى مجموع الجبائية	%21.51	%19.09	%32.21	%30.88	%27.73	%31.32	%35.57	%38.16	%49.80
نسبة الجبائية البترولية إلى مجموع الجبائية	%78.49	%80.91	%67.79	%69.12	%72.27	%68.68	%64.43	%61.84	%50.20

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، www.bank-of-algeria.dz، ص 159، 239، 245.

يوضح الجدول أدناه أهم المعطيات المالية حول كل من الجباية العادية و الجباية البترولية.

1- مدى إحلال الجباية العادية بالجبابة البترولية:

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع الإيرادات الجبائية من 3563.40 مليار دينار سنة 2007 إلى 4728.20 مليار دينار سنة 2015، كما نلاحظ هيمنة الجباية البترولية على مجموع إيرادات الدولة، حيث مثلت في سنة 2007 ما يقارب 78.49 % من مجموع الجبابة، إلا أن هذا الوضع لا يسهم في فعالية النظام الجبائي إذ لأن تقديرات هذا المورد لا تركز على عوامل داخلية بل هي رهينة تقلبات أسعار النفط، حيث شهدت هذه الأخيرة انهيارا للأسعار ابتداء من جوان 2014، مما انعكس على تدهور حصيلة الجبابة البترولية حيث نلاحظ أنها قاربت حصيلة الجبابة العادية سنة 2015، وعلى العموم فإن فكرة أو مشروع إحلال الجبابة العادية محل الجبابة البترولية لم يتحقق بعد .

2- تقييم مردودية النظام الجبائي من خلال قياس الضغط الجبائي:

بعد الضغط الجبائي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الجبائي إذ يبحث عن الإمكانات المتاحة للاقتطاعات الجبائية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، ويعبر الضغط الجبائي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الجبائية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام. ويحدد مستوى الضغط الجبائي النموذجي حسب الاقتصادي الأسترالي كون كلارك بـ 25 %.

ويمكن توضيح الضغط الجبائي في الجزائر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 05: تطور معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2007-2015).

السنوات	إيرادات الجبائية العادية (مليار دج)	الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (مليار دج)	الضغط الجبائي خارج المحروقات %
2007	766.60	9.352.88	08.19%
2008	965.20	11.043.70	08.73%
2009	1.146.60	9.968.02	11.50%
2010	1.298.00	11.991.56	10.82%
2011	1.527.10	14.588.53	46. 10%
2012	1.908.60	16.208.69	11.77%
2013	2.031.00	16.650.18	12.19%
2014	2.091.40	17.242.54	12.12%
2015	2.354.70	16.591.18	14.19%

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات التقارير السنوية السابقة لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، و على نشریات الديوان الوطني للإحصائيات

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه و بالرغم تحسن مستوى الضغط الجبائي من سنة 2007 إلى 2015 إلا أنه يبقى ضعيفا و ذلك مقارنة بالمستوى النموذجي 25%، كما أنه يعد أقل مما هو سائد في الكثير من الدول بحيث نجده في الدول الصناعية الكبرى لا يقل عن 27% وعليه نستنتج عدم مردودية النظام الجبائي رغم الإصلاحات المنتهجة بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكاليفية للدخل الوطني، ويعود ذلك إلى :

- ضعف الإدارة الجبائية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية؛
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما انعكس سلباً على مردودية الجبائية العادية؛
- ضعف الاقطاعات الجبائية نتيجة انخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي؛
- انتشار البطالة التي تفوّت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع؛

- ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الجباية.

3- مدى استقرار النظام الجبائي الجزائري:

لم يتمكن النظام الجبائي الجزائري من تحقيق الاستقرار، مما أدى إلى عدم وضوح الرؤيا لدى السلطات وكذا المكلفين، إضافة إلى تعقد النظام الجبائي وهذا ما تؤكدته التعديلات التي مست المنظومة الجبائية من خلال قوانين المالية والتي نبز بعضها فيما يلي :

- قانون المالية لسنة 2007 ، به 72 مادة متعلقة بإجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام؛
 - و قانون المالية لسنة 2008 ، به 52 مادة متعلقة بإجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام؛
 - و قانون المالية لسنة 2009 ، به 48 مادة متعلقة بإجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام؛
 - و قانون المالية لسنة 2010 ، به 46 مادة متعلقة بإجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام؛
 - و قانون المالية لسنة 2011 ، به 59 مادة متعلقة بإجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام؛
 - و قانون المالية لسنة 2012 ، به 56 مادة متعلقة بإجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام؛
 - و قانون المالية لسنة 2013 ، به 47 مادة متعلقة بإجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام؛
 - و قانون المالية لسنة 2014 ، به 36 مادة متعلقة بإجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام؛
 - و قانون المالية لسنة 2015 ، به 75 مادة متعلقة بإجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام.
- مما أدى إلى تعقيد النظام أكثر فأكثر.

4- تشجيع الاستثمار من خلال الإصلاحات الجبائية:

سعت الجزائر إلى القيام بعدية إصلاحات بتقديم تسهيلات و تحفيزات جبائية و ذلك لحسن مناخ الاستثمار و تشجيعه، و يمكن إيجاز ذلك فيما يلي :¹⁶

- مزايا جبائية وشبه جبائية تصل إلى عشرة (10) سنوات من الإعفاء اعتمادا على تموقع و حجم المشروع (الرسم على القيمة المضافة، حقوق الجمركة، حقوق نقل الملكية، القانون العام، الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني و الرسم على العقار) ؛
- تخفيض على مبلغ الإتاوة الإيجارية للأصول العقارية و الممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الاستثماري؛
- مزايا جبائية و شبه جبائية خلال مدة حياة المشروع للمشاريع المصدرة؛
- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن بعض النشاطات التابعة للفروع الصناعية، صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية و الكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة، الجلود و المواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث من إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني؛
- تستفيد المداخل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إيليزي، تندوف، أدرار وتامنغست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات و يقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض في القانون العام قدره 50 % من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2015؛
- تمدد إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019، تطبيق النسبة المنخفضة للحقوق الجمركية على عمليات اقتناء التجهيزات و التآثيث غير المنتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل تطبيقا لمخطط " جودة السياحة الجزائرية"،

الجدول رقم 06: المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)

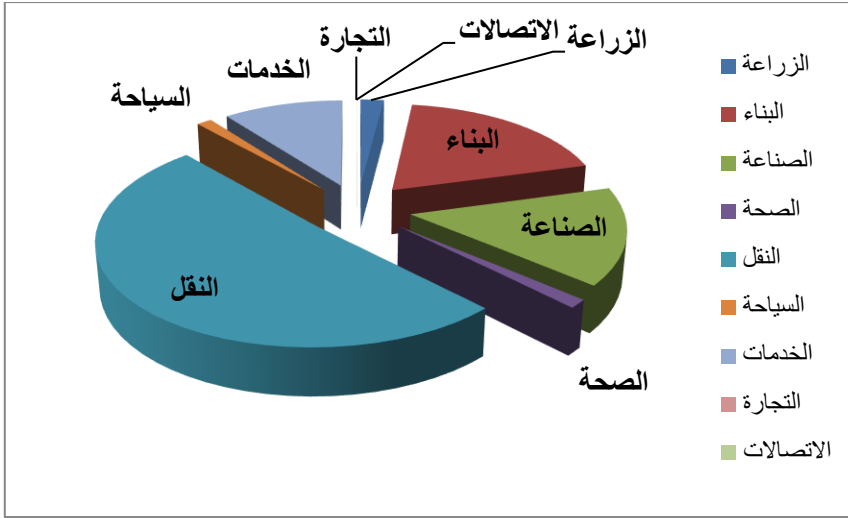
الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1218	2,02	176019	1,52	52366	5,06
البناء	11290	18,74	1323698	11,44	254911	23,78
الصناعة	9231	15,32	6503533	56,20	388219	37,54
الصحة	809	1,34	127684	1,10	19105	1,85
النقل	30669	50,91	1027480	8,88	158016	15,28
السياحة	789	1,31	982934	8,49	54862	5,31
الخدمات	6226	10,34	964388	8,33	107089	10,36
التجارة	5	0,00	37514	0,32	4100	0,40
الاتصالات	5	0,01	428963	3,71	4348	0,42
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الموقع الإلكتروني : www.andi.dz

و يمكن تمثيل حجم المشاريع الاستثمارية خلال فترة 2002- 2015 في الشكل أدناه:

الشكل رقم 01: عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)





المصدر : من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه و مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن قطاع النقل يحتل الصدارة في المشاريع الاستثمارية، يليه كل من قطاع البناء و الصناعة، أما باقي القطاعات كالسياحة، الزراعة ... الخ فتكاد تكون معدومة ومهمشة.

أما مناصب الشغل فيمكن تمثيلها في الشكل أدناه:

الشكل رقم 02: مناصب العمل في المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه و مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول والأشكال السابقة نلاحظ أن قطاع النقل بقي مهيمنا من حيث عدد المشاريع الاستثمارية بنسبة قدرت بـ 50.91 % من عدد المشاريع وهذا نتيجة سياسة الحكومة لتطوير البنى التحتية من مطارات، موانئ وسكك حديدية، ولعل أهمها هو مشروع الطريق السيار شرق غرب وكذا خط السكك الحديدية للهضاب العليا، يليه قطاع البناء بمعدل 18.47 % وهذا تجسيدا لبرنامج رئيس الجمهورية لبناء ثلاث ملايين وحدة سكنية ومختلف القطاعات الإدارية (جامعات، مستشفيات، إدارات...)، أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها مشاريع قطاع الصناعة بنسبة 15.32 % من خلال المشاريع الكبرى كمصانع الإسمنت الموزعة على مستوى الوطن ثم يأتي قطاع الخدمات وباقي القطاعات.

أما من حيث مناصب العمل التي وفرتها هذه القطاعات فقد احتل قطاع الصناعة الصدارة بنسبة 37.54 % والبناء ثانيا بنسبة 23.78 % وهذا لما يتطلبه هذين القطاعين من يد عاملة. إلا أنه وبالرغم من كل التحفيزات التي وجهتها الدولة للاستثمار، إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب.

خلاصة

لقد كان للتطورات الاقتصادية التي عرفها العالم خاصة فيما يتعلق بأسعار النفط و تذبذبها الأثر الكبير في ضرورة إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية للدول المعتمدة أساسا على عائدات البترول. و باعتبارها أولى الدول الأكثر اعتمادا على الريع البترولي، سعت الجزائر إلى التماشي مع ما عرفته اقتصاديات دول العالم من تطورات، هذا ما بدا واضحا في البرامج التي انتهجتها بغية إنعاش اقتصادها الوطني، و حتى من خلال سن مختلف القوانين و التشريعات في ذلك.

و لما كانت السياسة الجبائية أهم أدوات السياسة المالية لدعم برامج الإنعاش الاقتصادي المسطرة، فقد عرفت هي الأخرى جملة من التعديلات أهمها إصلاح 1992 سعيا لخلق أوعية ضريبية جديدة من شأنها أن تحل محل الجباية العادية، و مساهمة منها لتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية و المحلية.

إلا أنه و بالنظر لنتائج هذه الإصلاحات سيلاحظ أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب و لم تكن كافية و شاملة، فلا زالت حصيللة الجباية العادية دون حجم حصيللة الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي بقيت تنصدر ميزانية الدولة.

النتائج:

- عرف النظام الجبائي جملة من الإصلاحات المتتالية مست كلاً الهيكل الإداري الجبائي، و استحداث ضرائب جديدة و ذلك تماشياً مع ما فرضته الأوضاع الاقتصادية للجزائر، إلا أن هذه التعديلات أرهقت كاهل كل من الإدارة و المكلف؛
- من خلال البيانات المالية لحصيلتي الجباية البترولية و العادية، تبين أن هذه الأخيرة عرفت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أنها لم تزل بعيدة عم المستوى المطلوب؛
- ارتفاع حصيللة الجباية العادية كان سببه الضرائب على الدخل و الأرباح كونها سهلة التحصيل، و أنها تقتطع بصفة آلية، ضف إلى ذلك زيادة الأجر سنة 2008، إلا أن هذه الضريبة تبقى غير كافية، لذا وجب خلق أوعية ضريبية جديدة عن طريق دعم و تشجيع الإنتاج؛
- يبقى الاستثمار في مختلف القطاعات الحجر الأساس لعملية الإنعاش الاقتصادي، إلا أن السياسة الجبائية ليست المحفز الوحيد له، لذا وجب العمل على توفير مجموعة من الظروف المشجعة له: كعوامل التمويل من قبل البنوك، التحفيز و التسهيل الإداري إضافة إلى توفير أوضاع أمنية و سياسية ملائمة له.

قائمة المراجع:

- 1 شريف اسماعيل، لجناف عبد الرزاق، تحليل و تقييم سياسة الإصلاحات الجبائية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات جبائية، المجلد 4، العدد 1، جوان 2015، ص 114.
- 2 السيد مرسى الحجازي، النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص7.
- 3 عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، 2011، ص 249.
- 4 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 253، 254.
- 5 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 260-264.
- 6 حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسينة بن بو علي، الجزائر، ص 282.
- 7 حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر و انعكاساته على المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لمياه منطقة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 9-10.
- 8 المادة رقم 01، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، قوانين جبائية، المديرية العامة للضرائب، الطبعة 2016، ص19.
- 9 حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 73.
- 10 المواد: 21، 23، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قوانين جبائية، المديرية العامة للضرائب، الطبعة 2016، ص 207.
- 11 المادة رقم 135، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

12 عبد المجيد قدي، النظام الجبائي و تحديات الألفية الثالثة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، يومي 20-21 ماي 2002، ص 7.

13 راضية اسمهان خراز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر(2001-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس سطيف 1 ،2011-2012 ، ص143.

14 بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، العدد 09-2013، ص 46.

15 موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

16 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الموقع الإلكتروني : www.andi.dz